الاستعمار والمجتمع القبلي في الصحراء الجزائرية

د. محمد برشان،

جامعة طاهري محمد بشار.

الملخص:

إذا كان القضاء على التنظيم القبلي بشمال الجزائر إجراء ضروريا خلال الفترة الكولونيالية فرضته المصالح الاقتصادية للكولون، فإنّه لم يكن كذلك في أقاليم الجنوب لاعتبارات جغرافية واجتماعية، بل إنّ الإدارة الاستعمارية عملت في بعض مناطق الجنوب بكلّ قوّة للحفاظ على البنية القبلية التقليدية، وتواجد القبيلة ككيان وكانت تتجنب إلحاق أي ضرر يتعرض أفراد القبائل في تلك المناطق جراء عملية الاحتلال أو الاستيلاء على الأراضي الزراعية ومناطق الرعي، لأنّ ذلك بمنظور السلطة الاستعمارية ومُنظريها كان مُشجعا على استمرار المقاومة. إلا أنّها في نفس الوقت لجأت إلى إذكاء الصراعات القبلية وتفاقمها بشكل يُسهّل عملية مراقبتها.

الكلمات المفتاحية:

ـ التراتب الاجتماعي ـ الملكية الجماعية ـ التنظيم القبلي ـ الكولونيالية ـ المؤسسات الثقافية.

Résumé :

Si l'élimination de l'organisation tribale dans le nord de l'Algérie était une procédure nécessaire durant la période coloniale, imposée par les intérêts du colon, cela ne fut pas le cas dans les territoires du sud pour des raisons géographiques et sociales. L'administration coloniale travailla avec acharnement pour le maintien de la structure tribale traditionnelle et de la tribu comme entité. Elle fit en sorte que les membres des tribus dans ces régions ne subissent aucun dommage du à la colonisation ou la spoliation des terres agricoles et les zones de pâturage, cela encourageait la continuation de la résistance. D'autre part cette même autorité attisait les conflits entre les tribus dans le but de les contrôler.

Les mots clés:

Stratification sociale - propriété collective - Idéologie de la tribu - Colonialisme - institutions culturelles.

مقدمة

إذا أردنا تناول الصحراء في نسقها الاجتماعي فإنّ الميزة الأكثر وضوحا وخصوصية هي بنية المجتمع القبلي، والذي تتجلى ملامحه بشكل واضح لدى قبائل البدو الرحل، حيث شكّلت القبيلة التركيبة البنيوية، السوسيولوجية، والسياسية عبر التاريخ للمجتمعات الصحراوية، والتي ظلّت عبر مراحل طويلة من الزمن بمنأى عن أيّ تدخل أجنبي، أو وصاية خارجية وما يترتب عن ذلك من خضوع وانقياد تلك المجتمعات إلى السلطة الجديدة.

بالرّغم من أنّ القبيلة صمدت طويلا في مقاومتها للاستعمار الفرنسي، وظلّت تُشكّل كابحا وعائقا لعملية توّسعه بالمنطقة الشمالية للجزائر، إلاّ أنّ الاستعمار تمكن في الأخير من تفتيت مجتمع القبيلة وإخضاع أفراده للمنظومة الاستعمارية. وفي المقابل بقي المجتمع القبلي في الجنوب وإلى غاية نهاية القرن التاسع عشر مُستقلا، وبعيدا عن أيّ مواجهة مباشرة مع المؤسسات الاستعمارية، وهذا لا يعني البتّة غياب ذلك الارتباط بين الإقليمين التلي والصحراوي للجزائر. لأنّ التواصل بين الإقليمين بقي متواصلا حتى أثناء التوسّع الفرنسي في الجزائر، وهذا ما جسّدته المقاومات الشعبية التي قامت في الشمال، والتي أوجدت قواعد لها في الجنوب. كما أنّ المقاومات التي انطلقت بالجنوب كان لها امتدادا وانتشارا في الشمال.

وقد وقفنا في هذا المقال على الأساليب التي تعاملت بها السلطة الاستعمارية مع القبيلة التي شكّلت وحدة سياسية قوّية في الصحراء الجزائرية. فهل لجأت إلى تفكيكها وتفتيت بنيتها مثلما فعلت مع القبيلة في الشمال أم حافظت على بنيتها التقليدية وعلى استمراريتها، وكذا محاولة التعرف على الإجراءات التي طبقتها الإدارة العسكرية في إعادة بنية التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري في الصحراء في حالة تفكيك القبيلة.

الصحراء والإيديولوجية الكولونيالية.

القبيلة هي الوحدة الاجتماعية التي يقوم عليها كيان المجتمع في المناطق الصحراوية، حيث تملك القبيلة رصيدا إيديولوجيا (أنثروبولوجيا) اندماجيا يقوم على النسب، أو رابطة الدم، وعلى الرغم من قُوّة إيديولوجية القرابة تستقبل القبيلة الأصلية أعدادا من الوافدين انضمت إلى العائلة عن طريق التحالف والولاء سواء كان فرديا أو جماعيا. تبقى الرابطة الدموية الإحيائية أي القرابة بالرحم هي الأقوى في تحقيق التماسك الاجتماعي لدى سكان الصحراء. (عدي ، ه**1983:21**). وأيّ تهديد خارجي تتعرض له القبيلة فإنّه يُعرض كيانها للخطر، ويتولد عنه شعور دائم لدى أفرادها بعدم الاستقرار والخوف، ومن ثمّ يلجأ شيخ القبيلة إلى التعبئة والتحرك لمواجهته.

تجلّت بوادر التعبئة القبلية والدينية للمقاومة مع بداية الزحف الاستعماري باتجاه الصحراء الجزائرية لأنّ ذلك التوسع أضحى يشكّل تهديدا مباشرا للمصالح الحيوية للقبيلة والزوايا على حدّ سواء، ومن ثمّ ظلّ النظام القبلي في الصحراء الجزائرية مقاوما لتوسّع الاستعمار، كما أنّ التجربة التاريخية الطويلة لتعامل الاستعمار مع مجتمع القبيلة في الشمال أثبتت وأكّدت بأنّ الفكر الكولونيالي استهدف تحطيم البنية الاجتماعية وتفكيك الشبكة التقليدية التي قام عليها المجتمع الجزائري، خاصة على مستوى الملكية الجماعية ذات الطابع المشاعي التي تبرز معالمها في الأراضي الزراعية، وواحات النخيل، والمراعي بالمناطق الصحراوية ها من جهة. ويرتبط أفرادها بأرض مشتركة يمارسون بداخلها كل أنشطتهم الزراعية والرعوية، وتتناقل ملكيتها بينهم في إطار مبدأ الشفعة وقانون الشيوع الذي يسري على العوائل المرتبطة بالقبيلة.

ومن جهة أخرى فإنّ المنظومة الاجتماعية للمجتمع الصحراوي ارتكزت على التراتب الاجتماعي وانقسام المجتمع إلى طبقات، وارتسمت صورة هذا

التراتب على شكل هرمي مبني على أسس دينية، واقتصادية، حيث يتدرج الهرم البنيوي للمجتمع من القمّة إلى القاعدة على ست طبقات تختلف من حيث النسب والوظيفة. وأمّا على أساس التقسيم الاقتصادي فقد كانت هناك طبقة سيّدة مالكة للأراضي، وأخرى مُستّغلة مُشكّلة أساسا من طبقة العبيد، التي عادة ما يشتغل أفرادها كعمال خماسين، أو بنظام الخمس لفائدة العائلات الكبرى.(روس، أد. **2006**: **85**).

من هنا نستطيع القول أنّ ثمة تناقضا أيديولوجيا جلّيا بين النظام الكولونيالي التفكيكي ذو التوّجه الرأسمالي الحرّ المبني على الهيمنة والاستغلال، والمشجع للملكية الفردية لوسائل الإنتاج. وبين النظام القبلي المؤمن بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، على الرغم من أنّ هذه الملكية كانت مُقتصرة ومُركزة على طبقة مُعينة من المجتمع. لذلك فإنّ السؤال الذي جابه المنظرين الفرنسيين في الصحراء تجلى في: ما الغاية من تفكيك بنية قبلية في مجال جغرافي يكاد أن يكون خاليا من الأراضي الزراعية الخصبة؟ خصوصا وأنّ محاولات إخضاع الصحراء أخذت وقتا طويلا من الزمن، واستنزفت مبالغ كبيرة من ميزانية الحكومة الفرنسية.

كما أنّ النظام الكولونيالي وقف في كثير من الحالات عاجزا متناقضا مع نفسه: ومصدر هذا التناقض يرجع إلى الصراع المذهبي والسياسي بين الحكومة الفرنسية في باريس التي تبنّ سياسة الاحتلال الكامل والشامل مع إلحاق الجزائر بفرنسا، وبين القوى الاستيطانية المُتشبثة بمصالحها الاقتصادية والمالية بل وحتى السياسية في الجزائر المستعمرة، لأنّ الكولون سعوا إلى تحقيق الاستقلال المالي والسياسي للجزائر عن حكومة باريس. ومن ثمّ لا نستغرب من رفض الكولون بالجزائر تمويل الحملات العسكرية بالجنوب الجزائري من ميزانية الجزائر التي أضحت مُستقلة عن باريس منذ سنة **1900**. حتى أنّ المستكشف دوكاستري اعتبر بأنّ الجنوب الجزائري

قد ضيّع لحكومة باريس نصف قرن من الزمن، وبددّ الأموال الضخمة التي قُدّرت بالملايين كان من الأجدر استثمارها في توسيع نفوذ فرنسا في مناطق حيوية كالمغرب الأقصى مثلا. (لكوست، ا. برينان، أ. نوشي أ. **1984**: **385**). خلّف هذا الموقف أزمة بين السلطة السياسية والقيادة العسكرية في باريس نتج عنها نوعا من التردد بل التراجع عن مشروع احتلال الصحراء الجزائرية ولو إلى حين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ لجوء السلطات الاستعمارية إلى تطبيق النظام العسكري في الصحراء بموجب مرسوم **14** أوت **1905** المُوضح للتنظيم الإداري والعسكري لأقاليم الجنوب، والتي تتأقلم وطبيعتها الأمنية. (Lehuraux, L. 1937: 171) حيث كانت الإدارة تجمع بين السلطة العسكرية والوظائف القضائية والصلاحيات الإدارية، وهذه الإدارة كانت تحت إشراف قادة عسكريين والذين يخضعون مباشرة لسلطة الحاكم العام، يمكن إدراجه ضمن دائرة ذلك الصراع. إنّ هذا الإجراء في اعتقادنا ما هو في الواقع إلا إجراءا استراتيجيا لإبعاد الكولون عن فكرة الاستثمار والاستيطان في الصحراء خاصّة بعدما تأكّدت الحكومة الفرنسية من خلال الحملات الاستكشافية والأبحاث الجيولوجية بأنّ الخريطة الطبوغرافية للصحراء تكتنز العديد من الثروات الباطنية.

لأنّ عملية الاستيطان في الجزائر عموما كما يقول أكسي دي طوكفيل ل تكن تسير بالمصادفة، كما لم تكن لتتّم بمجرّد صفقة فردية بين المستوطنين - والأهالي- لأنّ الدولة الفرنسية وحدها هي التي كانت تُحدد المكان الذي يمُكن أن يستقر في الأوروبيون.(دي طوكفيل، أ.**2008**: **214**). وتظهر الغاية الأساسية للاحتلال والتعجيل في عملية التوّسع العسكري بالجنوب الجزائري من خلال ما صرح به الجنرال ليوتي- "Lyautey" إذ يقول: "... إنّ احتلال منطقة الجنوب الوهراني هو قبل كل شيء أمر يتعلق

بالنظام العام لحماية المنطقة التلية، والهضاب العليا، وهي المناطق التي نستقر فيها، وليس لجعل المنطقة ورقة تجارية مفتوحة أمام المعمرين". (Lyautey, R. 1937: 46).

كمثال إجرائي عى ذلك نبُرز موقف الحكومة الفرنسية من مناجم الفحم المكتشفة في الجنوب الغربي الجزائري، حيث كانت منطقة بشار تضم الحوض الوحيد للفحم بالجزائر كلّها. فبالرغم من أنّ إدارة المنجم كانت تابعة مباشرة إلى شركة السكك الحديدية (C.F.A)، والتي أصبح لها حق الملكية والاستغلال لاحقا بمقتضى مرسوم **1922/12/11**، إلا أنّ الحكومة الفرنسية أقدمت على تأميم شركة المناجم سنة **1947** تحت اسم شركة مناجم الجنوب الوهراني .(H.S.O) بمقتضى المرسوم رقم **155/47** المؤرخ في جانفي **1947** خوفا من أطماع الكولون. (le Rumeur, G. 1963: 308) لكنّها لم تتوقف عن تشجيع هجرة الأوروبيين خاصة الأيدي الخبيرة منها إلى المنطقة، ولم تدخر جهدا في توفير كلّ لشروط المادية والمعنوية لهؤلاء العمّال لكن في إطار احترام خصوصيات النظام العسكري. وعلى صعيد آخر فقد كان التوسع التدريجي للأراضي التي استولى عليها المعمرون هو السبب الأساسي الذي قامت من أجله مقاومة أولاد سيد الشيخ سنة **1865** ومقاومة الشيخ بوعمامة سنة **1881** في منطقة الجنوب الغربي الجزائري.

والواقع أنّ الصحراء الجزائرية لم تكن تُمثل في نظر الحكومة الفرنسية بباريس مخزونا اقتصاديا فحسب، بل مركزا أمنيا وموقعا استراتيجيا يُؤمّن موقعها في القارة الإفريقية عموما والساحل الإفريقي بشكل خاص. من ثمّ حاولت عزلها وفصلها عن باقي أقاليم الجزائر عبر جملة من القوانين والتشريعات الاستثنائية، حتى تُصبح إقليما فرنسيا خاصا. ويُمكننا تقديم بعض المُعطيات الدالة على أنّ فكرة فصل الصحراء عن الشمال كانت موجودة اعتمادا على المبررات التالية:

ـ ضعف في عدد المستوطنين والذي قدر في سنة **1948**م بـ **12600** ليرتفع إلى **15828** نسمة سنة **1954**. (Capot, R. 1952: 236) أي أنّ العنصر الأوربي شكل أقل من **1**% من مجموع سكان الصحراء. وهذا يعود إلى غياب تلك السياسة الاستيطانية المحفزة التي عرفها شمال الجزائر بعد الغزو الفرنسي مباشرة.

ـ إخضاع أقاليم الجنوب للحكم العسكري إلى غاية سنة **1947**. على الرغم من أنّ القانون الأساسي **20** سبتمبر **1947** يلغي صراحة الأقاليم العسكرية بالجنوب، إلاّ أنّ ذلك بقي حبرا على ورق خاصة المادة:**50** من القانون التي نصّت على تعويض تلك الأقاليم بمحافظات، لكن هذه المادة لم يُكتب لها التنفيذ. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ ميزانية أقاليم الجنوب أُدمجت في ميزانية الشمال مع بداية سنة **1948**، إلا أنّ الإدارة بقيت تحت إشراف ضباط عسكريين إلى غاية سنة **1957**. (Colot , C. 1987 :45)

ـ منع سكان الأقاليم العسكرية بالجنوب الجزائري من المشاركة في الانتخابات على الرغم من أنّ مرسوم **6** فبراير**1919** سمح للأهالي المسلمين المشاركة في الانتخابات المحلية، واستمرت هذه الوضعية على الأقل إلى غاية سنة **1947** . الإبقاء على الضرائب العربية بمختلف أشكالها بالجنوب الجزائري في الوقت الذي تم إلغائها بموجب مرسوم **01** ديسمبر**1918** بالمناطق الشمالية.

إنّ تشكيل الهيئة المشتركة لاستغلال المناطق الصحراوية O.C.R.S بموجب قانون **27/57** الصادر في **10** جانفي **1957** كمُنظّمة اقتصادية وُضعت في منظور فيدرالي للدولة الفرنسية حسبما أقره دستور الجمهورية الخامسة يُبرز بأنّ الصحراء الجزائرية لم تعد تُشكّل جزء من الجزائر. وكان الهدف من ذلك تحقيق الفصل النهائي للجنوب الجزائري عن الوطن الأم الجزائر، وتجسيد تنمية اقتصادية لسكان الجنوب باعتبار أنّهم يُشكلون مع دول

الساحل الإفريقي وحدة ترابية متماسكة. وبالتالي لا توجد أيّ علاقة بالشمال والجنوب الجزائريين، والدول المتاخمة للجنوب الجزائري أحق بموارده وثرواته. وأصبح وزير الصحراء هو المشرف العام على المنظمة. (Treyer, C.1966:83)

مجتمع القبيلة في الصحراء بين التفكيك والاندماج .

كانت البنية الاجتماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر مُشكّلة من القبيلة التي تخضع للسلطة التقليدية " شيخ القبيلة" أو سلطة عقلانية مثالية "المرابط". (طاعة، س. **2008**: **63**) وتفكيك هذه المنظومة من طرف الاستعمار الفرنسي تمّ باسم التقدم والحداثة، والذي قامت عليه الإيديولوجية الاستعمارية، والتي رأت في الممارسات التقليدية "التقاليد والأعراف والشريعة الإسلامية للسكان المحليين عائقا في وجه أيّ إصلاح لتحقيق الإشراك أو الإدماج. كما تحججت بذلك الكولونيالية، وقد اعتمدت هذه العملية على عدة طرق منها :

- إبادة القبائل أو تفكيكها وتشتيتها.
- مصادرة الأراضي وإلغاء الملكية الجماعية" المرسوم المشيخي **1863**، قانون وارني **1873**).
- إنشاء الملكية الخاصة والقضاء على سلطة القبيلة.
- فرض معايير ثقافية واجتماعية جديدة على المجتمع الجزائري.
- تذكية الحروب وتغذية الصراعات بين القبائل إن الحروب لم تكن السبب الحاسم في التفكيك القبلي ولكنّها تغير في موازين القوى بين القبائل . (Ben Hounet, Y. 2009: 72)

هذه السياسة حققت نجاحات مع نهاية القرن التاسع عشرة، فالقبائل السيدة أو التي عُرفت بقبائل الأجواد أو الأرستقراطية اندثرت كليا أو تمّ إضعافها، وكذا العائلات الشريفة والمرابطين. وبذلك تمكّنت الإدارة الاستعمارية من

القضاء على السلطة القبلية والروحية الموروثة. والتي كانت أساس بنية الهرم الاجتماعي للمجتمع الجزائري في الشمال الجزائري.

إذا كان القضاء على التنظيم القبلي بشمال البلاد تدبيرا ضروريا خلال الفترة الكولونيالية، إلاّ أنّه لم يكن كذلك في أقاليم الجنوب، فالإدارة الاستعمارية عملت في بعض مناطق الهضاب العليا والصحراء بكلّ قوّة للحفاظ على البنية القبلية التقليدية، وتواجد القبيلة ككيان، لكنّها في المقابل لجأت إلى إذكاء الصراعات القبلية وتفاقمها بشكل يُسهّل عملية مراقبتها (Ben Hounet, Y. 2009: 64) .

ومن ثم نستطيع القول بأنّ الاستعمار الفرنسي لم ير في النظام القبلي بأقاليم الجنوب الجزائري عائقا يحدّ من سلطة الإدارة الاستعمارية بقدر ما كانت تُمثله الزوايا وانتماءاتها الصوفية، وشبكاتها الاجتماعية والتي يمكنها أن تُنظّم مقاومات فعّالة ضدّ الاحتلال. فالسلطة الاستعمارية كانت تُدرك من خلال خبرتها في التعاطي مع المجتمع القبلي ومؤسسة الزاوية أنّ القبيلة هي مصدر الخطر، وأنّ الرابطة القبلية إن ظلّت تُؤازرها القيّم الروحية فإنّها تقضي على الوجود الفرنسي، ولذا ظلّت الزوايا والطرق الدينية في الصحراء تُشكل هاجسا كبيرا للسلطة الكولونيالية، ومن ثمّ حاولت إزالتها أو على الأقل مراقبتها (Ben Hounet, Y. 2009: 64) .

عندما يتبنى أفراد القبيلة دعوة دينية ويدعمون صاحبها فإنّ ذلك التلاحم يُحقق للقبيلة مصلحتين أساسيتين: أولهما تتمثل في وجود رابطة العصبية التي تعتبر محركا فاعلا في المدافعة، وأمّا المصلحة الثانية فتكمن في قيام الدين الذي يدفع أفراد القبيلة على البذل والتضحية من أجل تحقيق غاية العصبية، فضلا عن أنّه يُذهب التنافس والأنفة ويُنّقي العصبية من الشوائب التي يُفرزها التعصب، فيحصل بذلك التعاون والتعاضد. فإذا تمازجت العصبية والتحمت بالدين تُصبح قوة مهيمنة وقادرة على إحداث انقلاب في الأوضاع الاجتماعية

والسياسية، باعتبار أنّ قوّة العصبية مُستمدة أساسا من ذلك الالتحام النابع من القرابة الاجتماعية، فإن أضيف إلى هذا الالتحام الاجتماعي التحام روحي بلغت العصبية أوج قوّتها. (الجابري، م. **1982**: **287**)

وفي هذا الاتجاه نذكر أنّه على الرغم من جهود الاستعمار الحثيثة في زرع الفتنة بين القبائل والعروش، ومحاولته إثارة النعرات القبلية، فقد افلح الشيخ بوعمامة زعيم الطريقة الشيخية في الجنوب الغربي الجزائري في لمّ شمل القبائل، وتوحيدها تحت رايته، حيث استثمر ووظّف العامل الديني من أجل استقطاب العدد الأكبر من القبائل، نظرا لما يتمتع به من ثقافة واسعة ودهاء كبير والهام رباني قلّما اجتمعت في رجل واحد. ومن ثمّ فقد قدم هذا التحالف القبلي خدمات جليلة إلى مقاومة الشيخ بوعمامة. بعدما دعمته تلك القبائل بشريا وماديا وهو ما أعطى المقاومة حماسا أكبر، ونفسا أطول في مجابهة الاستعمار (**1881**- **1908**). وكانت تلك القبائل وإلى عهد قريب من انطلاق مقاومته تعيش تطاحنا وصراعا قبليين. (De La Matinier, H. 1897: 931) .

ومن ثمّ استطاع الشيخ بوعمامة أن يُحوّل سلطته الروحية على أتباعه إلى تعبئة سياسية، ونشر الدعاية بين القبائل للمقاومة.

بهدف تفكيك هذا التحالف وفي محاولة منها لإضعاف نفوذ الشيخ بوعمامة في أوساط هذه القبائل، لجأت السلطات الاستعمارية إلى غلق أسواقها التجارية أمام قبائل ذوي المنيع وحلفائهم، فاضطر ذوي المنيع تبعا لتأثيرات هذه السياسة إلى إرسال ممثلين عن القبيلة للتفاوض مع القيادة العسكرية الفرنسية بالعين الصفراء، حيث طالبوا رفع الحصار الاقتصادي مقابل تعهدهم بعدم الاعتداء، أو حتى الوقوف في وجه القوات الفرنسي. بينما ظلت باقي القبائل صامدة تقاوم تحت قيادة الشيخ بوعمامة الذي لجأ إلى معاقبة بعض فروع قبائل ذوي المنيع على تصرّفهم الانفرادي.(Céard, L, 1933: 31)

لذلك لا نستغرب في لجوء الإدارة الاستعمارية إلى تغيّير العلاقات القبلية وإضعاف ارتباطاتها مع الزاوية، باعتبار أنّ هذه الأخيرة كانت تُمثل السلطة الروحية والزمنية للمناطق البعيدة عن منال الدولة المركزية سواء كان ذلك لدى السكان المستقرين بالقصور أو السكان الرحل، وكما شكّلت محور تنظيماتها الاجتماعية. ناهيك عن دورها الهام في استقرار العلاقات القبلية وفض نزاعاتها. وكذا حماية سكان القصور من غطرسة واعتداءات القبائل البدوية. (Bissuel, H. 1891: 10). وهذا أمر طبيعي لأنّ الزاوية ومقرّها من ضمن مؤسسات القصر فاستقرار القصر، وانتشار السكينة به من أولويات هذه المؤسسة الدينية، فكلّ خلل داخل القصر هو مساس بسلطتها وقداستها.

ومن هذا المنظور يُمكن فهم موقف السلطة العسكرية الفرنسية مُمثّلة في المارشال ليوتي- Lyautey مع سياسته تجاه الزاوية الزيانية في منطقة بشار بالجنوب الغربي الجزائري، من خلال تهميشها وإضعاف سلطتها الروحية ووصايتها على المجتمع بعد تقوية سلطة زمنية جديدة كبديل لها، والممثلة في شخص القايد الذي كان يُمثّل الحلقة الأساسية لهذه السلطة، فكان بمثابة أداة رقابة عسكرية وإدارية، و صمّام أمان للاستقرار الاجتماعي. أو من خلال تهميش دور الزوايا وذلك بإقامة مؤسسات اجتماعية وتربوية تضاهيها، وموازية لنشاطها التعليمي والاجتماعي. والعمل على توظيف بعضها خاصة تلك التي كانت تملك فروعا لها في البلدان الإفريقية والدول المجاورة للجزائر كوسيلة لتحقيق التغلغل التجاري والديني والسياسيّ.

وعلى صعيد آخر يمكن إدراج مسعى السلطة الاستعمارية في بداية احتلالها للصحراء الجزائرية، خلال فترة تولي المارشال ليوتي- Lyautey للقيادة العسكرية في محاولة استمالة رجالات القبائل وشيوخها الرافضين الخضوع تحت سلطة الإدارة الاستعمارية، وذلك باستخدام كل الوسائل الإغرائية

لتحقيق السلم الاجتماعي حفاظا على وحدة القبيلة. خصوصا وأنّ غالبية القبائل الكبرى بالصحراء الجزائرية كانت فروعها مُوزّعة بين الحدود الغربية، الجنوبية، والشرقية للجزائر. فقبائل أولاد سيد الشيخ، وقبائل ذوي المنيع وفقا للخريطة الإثنية تتجزأ إلى فروع شرقية وأخرى غربية، أي أنّها محصورة بين الحدود المغربية الجزائرية. والصورة نفسها يُمكننا إسقاطها على قبائل الرقيبات بمنطقة تندوف الجزائرية، وقبائل التوارق بمنطقة تمنراست.

وبالتالي فإنّ بقاء أيّ فرع للقبيلة خارج نطاق السيطرة الفرنسية يُعدّ تهديدا لها، ويُسبّب مشاكل دائمة لوجودها ومن ثمّ تُصبح الحدود الجزائرية الواسعة في الصحراء مفتوحة يصعب التحكم فيها، وتتحول إلى معاقل خلفية لدعم ومساندة أيّ انتفاضة أو مقاومة قد تحدث بالمناطق المستعمرة في الصحراء. وبالتالي نستخلص في القول بأنّ الإبقاء على استمرارية القبيلة على الأقل في المرحلة الأولى من الاحتلال كان في الحقيقة تذويب للمقاومة.

أمنيا شكلت القبيلة بالنسبة للاستعمار نموذجا أساسيا على مستوى التوازنات الداخلية، لذلك لم يعمل على إضعاف البنية القبلية، وفي المقابل وظف التناقضات القبلية كلّما كان ذلك في صالحه. مستثمرا هذا البعد عبر دمج أفراد القبائل الصحراوية ضمن مؤسسات شبه عسكرية عُرفت بالكتائب الصحراوية Compagnies Sahariennes أو المخزن وبعرف عناصرها بالمخازنية، تكونت وتألفت هذه المؤسسة من مُجنّدي القبائل المتعاونة مع السلطات الاستعمارية، وكانت مُقسّمة إلى وحدتين: وحدة المشاة، ووحدة الخيالة والفرسان، استغلها القادة العسكريون في ملاحقة رجال المقاومة أو القبائل المناوئة لفرنسا، وكانت أول كتيبة صحراوية قد أنشئت بإقليم توات سنة **1902**. (Armaud ,E. 1908: 77).

في مقابل سياسة التهدئة والإغراء لم تدخر السلطة الاستعمارية في إقامة الدليل على أنّها تستطيع مصادرة وتدمير بساتين النخيل، وأنظمة السقي وحقول الزرع أو المواشي، والتسبب في كارثة لأيّة قبيلة أو جماعة قصر تختارها لتنفيذ هذا الوعيد (روس، أد. **2006**: **265**).

وفي هذا المسعى يندرج القرار الصادر في **17** أوت **1909** من قبل الجنرال الفرنسي أليكس- "Alex القائد العسكري لإقليم العين الصفراء والقاضي بمصادرة الأراضي الخصبة المحاذية لوادي زوزفانة، والتي اعتُبرت مجالا حيويا لتجمع قبائل أولاد جرير بمنطقة بشار، وتمّ بيعها بالمزاد العلني، ومسّ القرار أولئك الذين رفضوا الخضوع والاعتراف بسلطة الاحتلال على المنطقة، وقادوا حروب العصابات والاستنزاف التي أرهقت جيوشه. (Archives, W.B.1909)

على الرغم من أنّ سلطة الاحتلال كانت تتجنب إلحاق أيّ ضرر يتعرض القبائل ويمس أفرادها في المناطق الصحراوية جراء عملية الاحتلال أو الاستيلاء على الأراضي الزراعية ومناطق الرعي، لأنّ ذلك كان مُشجعا على استمرار المقاومة، إلا أنّها في نفس الوقت هددت على سبيل المثال: أقدمت السلطة الاستعمارية على استخدام أسلوب القوة والتهديد لإخضاع قبائل ذوي المنيع بمنطقة بشار في الجنوب الغربي الجزائري في ماي **1905** وطلبت منهم إعلان خضوعهم بشكل رسمي بعدما توزعت فروعها بين الحدود الجزائرية المغربية، وخيّرتهم بين الخضوع للسلطة الاستعمارية أو مغادرة منطقة قير الحيوية بالعبادلة طبقا لبروتوكول سنة **1901** المبرم بين السلطة الاستعمارية وسلطة المخزن. (Lyautey, R. 1937:393) .

بهدف اختراق الطابع القبلي في منطقة الصحراء لجأت السلطة الاستعمارية أيضا إلى توظيف بعض العائلات والشخصيات التي حظيت بمكانة بين قبائلها، والتي توفرت فيها مجموعة من صفات القيادة والطموح، والمهارة

والذكاء. لتُشكّل واسطة بينها وبين تلك القبائل التي رفضت الخضوع للاحتلال، وأوكلت لها مُهمّة جباية الضرائب، مقابل حصولهم على جملة من الامتيازات، والألقاب التي تليق بمقامهم كقادة للقبائل، أو شيوخا للقصور، ومن ثمّ حوّلتهم إلى أعوان للإدارة الاستعمارية (Mercier , E. 1880: 48) .

تبعا لذلك فقد تمّ إحداث مناصب سيادية جديدة كمنصب القايد والآغا والباشاغا، فعينت على رأس كل قبيلة أو قصر قايد، وفي أغلب الحالات لا يكون بالضرورة من الوُجهاء أي من كبار الجماعة ويساعده مجلس (جماعة) مُكوّن من الأعيان، والشيء الخطير من وراء هذا الإجراء أنّه أنتج مركزية جديدة مُنافسة وبديلة لمركزية الزاوية، التي كانت تُمثل إسمنت وقاعدة لأيّ حراك يقوم به السكان في المناطق الصحراوية.

كما تمّ ربط انتماء القبائل الرُحّل بالقصور، وبهذا التدبير يُمكن مراقبة قبائل المنطقة وإذكاء التناقضات بين القبائل الرحلية ذات الأصول العربية وسكان القصور ذوي الأصول الأمازيغية، وعادة ما تبرز القصور والواحات الصحراوية في الكتابات الاجتماعية الكولونيالية كقلع معزولة وحصون تحاصرها القبائل البدوية من كلّ جانب، ومن ثمّ سعى الاستعمار بكل الوسائل المتاحة إلى تعزيز هذه القطيعة المفترضة بين البدو وسكان القصور، أو بين الريف والمدينة في مناطق الصحراء الجزائرية.

وجدير بالذكر أنّ الأمازيغ تبنوا نمط حياة البداوة منذ التاريخ القديم، وأنّ الهجرات العربية البدوية غيّرت في موازين القوى للمجتمع الصحراوي، وأنتجت تدريجيا مجتمعا جديدا، وأعادت التقسيم الجغرافي لمناطق نفوذ قبائل البلاد، حيث انعزلت أغلب القبائل الأمازيغية في القرى والمداشر بالمناطق الجبلية الوعرة المسالك في الهضاب العليا، وتحصنّت قبائل أخرى في القصور بالواحات الصحراوية، لممارسة نشاطها الزراعي للمحافظة على كينونتها ووحدتها .(Favret, S. 1966: 105)

كانت السياسة الاستعمارية المطبقة في الميدان الاجتماعي تهدف في جوهرها إلى إعادة بنية التنظيم الاجتماعي للمجتمع الجزائري بصفة عامة بما يضمن مشروع الاستعمار التوسعي المُتعدد الوجوه، وبعد إدراكها للأهمية التي يكتسيها بقاء القبيلة وتواجدها ككيان في الصحراء اتجهت اهتمامات السلطة الاستعمارية إلى التركيز على المشروع الثقافي من خلال اختراق المؤسسات الثقافية، وتنشيط حركة التنصير كمحاولة ناجعة في منظور الاستعمار لدمج المجتمع الصحراوي، وهذا ما أدى إلى مواجهات ثقافية بين الطرفين. ومن ثمّ لا يُماري أحد في أنّ عملية التوسع الفرنسي بالصحراء الجزائرية اتخذت مسحة دينية بقدر أو بآخر.

فحركة التنصير ارتبطت ارتباطا وثيقا بالحركة الاستعمارية أي أنّ الاحتلال المادي كان متبوعا دائما بالاحتلال الروحي. هذه المهمة الأخلاقية نفذها الأب شارل دو فوكو Charles de Foucaud بكل امتياز في عدة مناطق من الصحراء، حيث كان دائما يقول:".. إنّنا إذا لم نجعل منهم الأهالي رعايا فرنسيين فإنّهم سيطردوننا والوسيلة الوحيدة ليُصبحوا فرنسيين هي أن يصيروا نصارى (عميراوي، أ.**2000**: **140**).

يمكن القول في الأخير بأنّه مع إرساء الاستعمار لسلطته، واستكمال هياكله بالمنطق الصحراوية، وفي إطار التحوّلات الاجتماعية التي عرفتها الصحراء خفّت وطأة الصراعات القبلية الحادّة التي دارت فصولها بين القبائل بعد فترة عصيبة وطويلة، وبدأت إيديولوجية القبيلة تختفي تدريجيا مع المتغيرات السياسية، والحدثية التي عرفتها المنطقة خلال فترة الاستعمار، لتحلّ محلها أنماطا جديدة في الحياة الاجتماعية خاصة بعد تبلور الوعي الوطني. ونقول كما قال أبو القاسم سعد الله: " إذا كان للاحتلال الفرنسي من فضل علينا فهو إيقاظه لنا كي نخرج من عهد القبيلة إلى عهد الوطنية، ومن عهد الإقطاع إلى عهد الشعب." (سعد الله، أ. **1990**: **13**)

الخاتمة:

نخلص من هذا كلّه أنّ السياسة الاجتماعية التي طبقها الاستعمار في الجنوب الجزائري لم تؤد إلى تحطيم سلطة القبيلة ككيان بقدر ما أدّت إلى تعطيل فرض وصايتها على المجتمع، ومن ثمّ فقدت معها العائلات الكبرى التي كانت تُمثل الرمز الروحي والمادي للمجتمع مراكزها الاجتماعية والدينية.

خاصة تلك العائلات التي رفضت الإغراءات والمناصب الجديدة التي أقرتها السلطات الاستعمارية على رؤساء القبائل في إطار خلق جوّ من التعاون والتعايش، ومحاولة إفراغ مهامها من محتواها الحقيقي وتحوير أدوارهم ووظائفهم وجعلها في خدمة الاستعمار وسياسته. ومن ثمّ نخلص إلى أنّ الاستعمار لم يعمد إلى إضعاف البنية القبلية في الصحراء، بل على العكس من ذلك فإنّه قوّاها لاعتبارات إدارية، سياسية، واقتصادية.

وبالتالي لم تتلق القبيلة في الجنوب الجزائري صدمات قوّية كتلك التي عرفها المجتمع القبلي في الشمال، كما أن المجتمع في الجنوب حافظ على بنيته التقليدية، وهذا ما سهل عمليات إعادة تشكل القبيلة أو إعادة إنتاجها في مرحلة ما بعد الاستعمار، إذ ما تزال القبيلة تحافظ إلى اليوم على بعض أُطر وجودها الجغرافي والاجتماعي.

المراجع:

- ايف لكوست، برينان أندري، أندري نوشي، **1984** الجزائر بين الماضي والحاضر ترجمة اسطنبولي رابح وآخرون، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- روس أدان، **(2006)** . المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي **1881- 1912**، ترجمة أحمد بوحسن الرباط: مطبعة المعارف الجديدة .
- سعد الله أبو القاسم، **(1990)**. أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج**4**، ط**1**، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- سعد طاعة،(**2008**) . " البنية الاجتماعية والاقتصادية للريف الجزائري **1930**-**1954**"، *مجلة المصادر*، العدد **17** السداسي الأول ص.ص.**61**- **98**.
- عميراوي، أحميدة، زاوية سليم، قاصري محمد ،(**2000**).السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (**1844**- **1916**) ج**1**، منشورات مخبر الدراسات الأدبية والإنسانية جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،عين مليلة، الجزائر: مطبعة دار الهدى للنشر والتوزيع .
- Archives de la Wilaya de Bechar..Rapport Mensuelle Affaires Indignes, Signe Par Le General Alex Commandant Du Territoire Militaire D Ain – Sefra, Le 02 Novembre 1909.Non Cote.
- Armaud (E), Cortie (M), (1908). Nos Confins Sahariens, Etude D'organisation Militaire, Paris.
- Bissuel, H, Commandant. (1891). Le Sahara français, Conférence sur les Questions Sahariennes, Alger : A. Jourdan.
- Capot Rey, (1952). Transformation Récentes Dans Une Tribu de Sud Oranais, Annales De Géographie, Bulletin de La Société de Géographie Et D'Archéologie D'Oran, 16 (mars-Avril) PP.136-142.
- Céard, (L), (1933).Gens et Choses de Colomb Bechar Tome 11, N°01, Alger: Archives Institut Pasteur d'Algérie,.
- De La Matinier, (H .M.P), Lacroix, (N), (1897). Documents Pour Servir a L'Etude Du Nord Oust Africain, T2, Alger: Gouvernement General De L Algérie.
- Favret-Saada Jeanne.). **1966**(La Segmentarité au Maghreb. In: L'Homme, Tome 6 N°2. PP. 105-111. http://www.persee.fr/web/ revues/home/prescrpt/article/com..
- Guy le Rumeur, (1963). Le Sahara avant le Pétrole, Connaissance de l'Afrique, société Continentale, Paris: Edition Moderne Illustrées.
- Lehuraux (Léon), (1937). «Le Statut Territorial Des Territoires Du Sud De l'Algérie », Revue Africaine, N° 81, PP.169-183.
- Lyautey (Pierre), (1937). Vers le Maroc, Lettre Du Sud Oranais (1903-1906), Paris: Librairie Armand Colin.
- Mercier Ernest, (1880). L'Algérie En 1880, Paris: Challamel Aine
- Yazid Ben Hounet, (2009). **L'Algérie** des tribus. Le fait tribal dans le Haut Sud-Ouest contemporain, Paris: L'Harmattan.